السير في الاتجاهات التالية: (أ) استخدام البترول كأداة ضغط قوية جدا للاقتراب قدر الامكان من هدف اعادة توزيع الثروة العالمية على اسس اكثر انصافا للجانب المستغل (بفتح الغين) والمحروم. (ب) السير قدما باتجاه ربط أسعار البترول بمعدلات التضخم واعادة النظر في الدولار كوحدة أساسية لحساب أسعار النفط واتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية القوة الشرائية للعائدات في وجه التضخم المستمر في أسعار السلع والمواد الغذائية والخدمات المستوردة . (ج) التأكيد على استمرار التضامن بين دول الاوبيك والعمل على تثبيته باعتباره السلاح الاهم في الصمود امام سياسة المجابهة التي تسير فيها الولايات المتحدة . وقد ترددت انباء في هذا الصدد تقول بأن الجزائر قد اقترحت عقد مؤتمر استثنائي لدول الاوبيك في المستقبل القريب للنظر في مضامين انهيار مؤتمر باريس .

أخيرا لا بد من الاشارة في هذا التقرير الى التأثيرات المحتملة التي يمكن ان يتركها اغتيال الملك فيصل على السياسات البترولية السعودية. حتى الان تشير كل الدلائل الى أنه لن تطرأ اية تبدلات مهمة في هذا الميدان في ظل سيطرة الملك خالد والامير فهد على الدولة ، ومن المؤكد ان يبقى الامير فهد واحمد زكي اليماني الصانعان الاساسيان للسياسة البترولية السعودية (يرأس الامير فهد أعلى هيئة في البلاد تشرف على شؤون البترول). لذلك نسجل الاستنتاجات التالية : (١) لن تطرأ في المستقبل القريب أية تغيرات على السياسة السعودية بالنسبة لموضوع أسعار النفط ورفعها . وستستمر السعودية في موقفها القائل بأن ارتفاع الاسعار الذي طرأ منذ نهاية ١٩٧٣ كان أعلى بكثير مما يتحمله الاقتصاد العالمي كما انه جاء بشكل فجائي . وترى السعودية بأنه كان يجب رفع الاسعار بشكل تدريجي وعبر مدد زمنية أطول. لذلك من المرجح ان تستمر السعودية في مطالبتها تخفيض الاسعار لكنها لن تذهب الى حد شق الاوبيك او التخلي عن تضامنها مع المنظمة في سبيل فرض وجهة نظرها هذه . وفي حال عدم تحقق هدف السعودية في تخفيض الاسعار فانها ستصر على تجميدها حتى نهاية ١٩٧٥ حيث ستنخفض قيمتها الحقيقية تلقائيا نتيجة التضخم وعندئذ ستسير السعودية نحو الربط البطيء والتدريجي للاسعار بمعدل التضخم . (٢) ليس من المتوقع ان تطرأ أية تغيرات على السياسة السعودية بالنسبة للانتاج . وهذا امر مهم بسبب الوزن الخاص الذي تتمتع به السعودية في ميداني الانتاج والتسويق كما ورد معنا سابقا . بعبارة اخرى سيبقى سقف الانتاج المفروض على الارامكو على حاله (حوالي ٨ ملايين ونصف مليون برميل في اليوم كمعدل سنوي) بدون ان تتدخل السلطة في مستوى الانتاج طالما انه لا يخرق هذا السقف فيصعد وينخفض وفقا لمتطلبات السوق وضغوطها. هذا يعني ان السعودية ليست ضد الانخفاض الطبيعي والعفوي في الانتاج ولكنها ستبقى معارضة لاي برنامج مسبق يدعو الى التخفيض بصورة منسقة بين الدول المنتجة للمحافظة على مستوى الاسعار . اي ان السعودية لن تنصاع لمطلب الدول الاخرى في الاوبيك بالنسبة لتخفيض الانتاج ولكن من غير المتوقع ان يؤدي هذا الخلاف الى انشقاق في المنظمة . (٣) ستستمر الحكومة السعودية في الدعوة الى الحوار مع الدول المستهلكة والى التفاهم معها حول مسألة اعادة تدوير البترودولارات الفائضة وتوجيهها الى « حيث تشتد الحاجة اليها » من اجل صيانة التوازنات الضرورية لسلامة « الاقتصاد العالمي » . وليس سرا ان السعودية قد قامت بدور مهم في اعادة تدوير هذه الدولارات وليس هناك ما يشير الى أنها ستتراجع عن هذا الدور في المستقبل القريب. بالمقابل ستستمر السعودية في مطالبة الدول الصناعية الغربية بتقديم الضمانات الكافية لحماية استثمارات دول الاوبيك في الدول الصناعية وبتقديم التكنولوجيا المتقدمة وما يرافقها من معلومات وخدمات لضمان نجاح برامج التصنيع والتنمية في بلدان الاوبيك وغيرها من الدول النامية . (٤) لا شك ان السياسة السعودية حول موضوع المشاركة ستستمر على حالها ان لم تكتسب اندفاعا جديدا. ففي سنة ١٩٧٤ وصلت حصة الحكومة السعودية في الارامكو الى ٦٠ بالمئة والمفاوضات جارية الان لتحقيق ما يسمى « بالمشاركة مئة بالمئة » أي نقل ملكية الارامكو كليا الى الحكومة السعودية .